آليات تعزيز الأمن في المؤسسات التربوية حسب التشريع المدرسي الجزائري

Mechanisms to enhance security in educational institutions according to Algerian school legislation

سعيد زيوش*
أستاذ محاضر أ، المركز الجامعي بريكة، الجزائر
said.ziouche@cu-barika.dz

تاريخ الإرسال: 26/ 02/ 2021* تاريخ القبول: 01/13 / 2023 * تاريخ النشر: 31/ /01 / 2023

ملخص:
تعتبر التربية من أكثر الأدوات فعالية في تنمية الموارد البشرية والعلاقات الاجتماعية ووقاية المجتمع من الجريمة والانحراف، والمقال الذي بين أيدينا يهتم بعنصر الأمن في الوسط التربوي الذي يُعد من أقوى الأساليب التي تساهم في تحقيق أهداف وظيفة التربية في المجتمع مهما تعاظم دور الأساليب الأخرى التي تشاركها فيها، وقد استخدمنا المنهج الوصفي باعتباره المنهج الأنسب لوصف وتحليل ظاهرة الأمن في المؤسسات التربوية، وتوصلنا إلى نتيجة مفادها أن الأمن في المؤسسة التربوية يضمن نقل المعرفة والعلم للتلميذ كما يضمن تهيئة الجو البيداغوجي لكل الفاعلين فيها، فضلاً عن دوره الفاصل في تنمية قدرات التلميذ وصقل مواهبه وتهيئته للحياة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: آلية، الأمن، التربية، الإدارة، المجتمع.

Abstract :
Education is one of the most effective tools in the development of human resources and social relations and the protection of society against Crime and delinquency, and security in the educational environment is one of the strongest methods that contribute to the achievement of the objectives of the education function in society, regardless of the increasing role of other methods in which it participates, Security in the educational institution ensures the transfer of knowledge and science to the pupil and ensures the pedagogical atmosphere for all the actors in it, as well as the separation cycle in the development of the pupil's abilities and the refinement of his talents and preparation for social life.

Keywords: *Mechanism, Security, education, administration, society.*

* **المؤلف المرسل**

مقدمة:

إن الأمن في المؤسسات التربوية قد أخذ مستويات مختلفة خاصة فيما يخص كيفية ضمان الأمن داخل هذه المؤسسات، وقد نال كل من الأمن والتربية ولا زال اهتماما كبيرا لدى رجال الفكر والعلم والقانون، وهذا لما لهما من أثر عظيم في حياة المجتمعات ونهضة الأمم، وقد ازداد الاهتمام بهما في وقتنا الحالي نتيجة التحولات والتغيرات التي طالت كافة مجالات الحياة، فرضتها مقتضيات العصر من تحضر وتحديث وتطور تكنولوجي سريع، وبقدر ما أدت إليه هذه التطورات من تحسين في نمط معيشة الأسرة وتدعيم التربية بمؤسسات وسائل عصرية بقدر ما ظهرت سلوكيات غير ملائمة في الوسط التربوي مما أدى خلل في الوظيفة التربوية، فأهم ما يلزمه الأمر لتأدية الواجب التربوي لكل الأطراف هو أن يشعر الفرد في الوسط التربوي بأنه آمن وانه يستطيع أن يقوم بمهامه على أتم وجه.

حيث يُعد الأمن حاجة أساسية للمجتمع الإنساني، ومؤشرا على الاستقرار والازدهار والتقدم في الوطن، ويرى بعض الخبراء أن الأمن التربوي يعنى ببساطة سلامة التلاميذ والطلاب والأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية، متمثلة في التهديدات العسكرية أو البلطجة داخل المجتمع من قبل أفراد أو جماعات تمارس القتل والاختطاف والتخريب والسرقات مما يعد مؤشرا خطيرا لافتقاد الأمن الاجتماعي (ثابت، 2008، ص 23).

هذا وتعاني مؤسسات تربوية كثيرة في مجتمعنا من مشكلات جمة تتعلق بغياب الأمن أو نقص تعداده أمام الجموع الكبيرة من التلاميذ، مما قد يؤدي إلى وجود سلوكيات غير مرغوبة والتي قد تؤدي فيما بعد إلى تفاقمها وبالتالي ازدياد المشكلات المتعلقة بالتربية من تسرب مدرسي وظهور أنماط متعددة من العنف داخل الوسط التربوي، وهنا برز التشريع المدرسي الجزائري لمحاولة تنظيم السيرورة القانونية للمؤسسات التربوية باختلاف أصنافها حيث سنتناول في ورقتنا البحثية بالبحث والتحليل حول إشكالية بحثنا:

ما هي آليات تعزيز الأمن في المؤسسات التربوية حسب التشريع المدرسي الجزائري؟

حيث سنعالج ثلاثة أفكار أساسية، الفكرة الأولى تُعنى بماهية الأمن التربوي في نظر التشريع المدرسي الجزائري، الفكرة الثانية تعالج المكونات الأساسية لمواجهة المخاطر التي تهدد الأمن التربوي، أما الفكرة الثالثة فتلخص لنا آليات تعزيز الأمن في المؤسسات التربوية .

1.الأمن التربوي في نظر التشريع المدرسي الجزائري:

في البداية نقصد بالأمن بصفة عامة هو علم يهتم بأمن وسلامة وصحة الإنسان بمجموعة إجراءات وقواعد ومتطلبات تكون بمثابة وقاية، وتقوم على العمل بتوفير بيئة آمنة حول الإنسان قدر الإمكان، خالية من مصادر الخطر وأسباب وقوع الإصابة أو الحوادث، وهي بصورة اشمل علم يحافظ بشكل كبير على أمن وسلامة وصحة الإنسان في حال تطبيقه الإرشادات وإتباعه التعليمات والتقيد بها.

1.1. تعريف الأمن التربوي:

ونقصد به أيضاً أن لكل امة أفكارها التربوية النابعة من قيمها وثوابتها العقائدية والفلسفية، والتي تصوغ هويتها وتشكل شخصيتها، حيث تستطيع الأمة أن تحصن وتقي نفسها من خلال ثوابتها التربوية، مخاطر الأفكار الهدامة، والنظريات الوافدة، فلا تكون عرضة لتغيير عاصف يشتت الملامح، ولا تستجيب لمعاول الهدم التي تتسلل تحت ستار التجديد والتطوير ومواكبة العصر، والتربية بمفهومها الواسع تعنى بالتعرف على طاقات الفرد وتنميتها وتوجيهها وجهة سليمة تحقق له الأمن في تعامله مع الآخرين (ثابت، ص 68).

1.1.1. تعريف التشريع المدرسي للأمن في المؤسسة التربوية:

أ. التشريع المدرسي والمؤسسة التربوية:

أما التشريع المدرسي الجزائري فقد عرفها بأنها مجمل القوانين واللوائح التنظيمية التي تتناول أوضاع الحياة المهنية لموظفي التربية والتعليم كالحقوق والواجبات والتكوين والتوظيف والترسيم والترقية ونظام الأجور والتأديب والعطل وتحديد مهام الهياكل والمصالح وضبط العلاقات بين العاملين في القطاع.

تكون هذه التشريعات عادة في شكل مراسيم تنفيذية أو قرارات وزارية أو لوائح ومناشير تنظيمية صادرة عن السلطات الوصية.

للتشريع المدرسي مرجعيات تتمثل في ثقافة المجتمع وحضارته وأيدولوجيته (وضعه الاجتماعي الاقتصادي) والتطورات والمستجدات العلمية في مجال التسيير والتنظيم ولفهم مادتي القانون والتشريع المدرسي باعتباره جانبا قانونيا صحيحا وتطبيق قواعده تطبيقا سليما ينبغي معرفة مصطلحاته وقوتها القانونية وتدرجها (وزارة التربية الوطنية، 2005، ص 6).

ب. الأمن التربوي وعلاقته بالجانب الاجتماعي:

ونعني أيضاً بالأمن التربوي هو تلك العملية للتنشئة الاجتماعية التي تتم في إطار المؤسسات التعليمية بالمشاركة مع الأجهزة الأمنية، وتستهدف ترسيخ القيم الدينية والأخلاقية والاجتماعية السائدة في المجتمع(عدلي، 2001، ص 79)، وحماية النشء من التيارات السلبية الهادمة، وذلك من خلال تدريب التلاميذ والطلبة على مقاومة التيارات التي تدعو إلى إثارة الفوضى والتخريب ومعارضة كل ما يرمز للقانون وانتهاك الحريات وارتكاب الجريمة، وتهديد أمن المجتمعات إضافة إلى التعريف بالضوابط القانونية، ونقل المعارف المتعلقة بتطبيق هذه الضوابط وتنفيذها والنتائج المترتبة على مخالفتها (القباني، 2013، ص 115).

إن ربط التعليم (الأمن التعليمي والتربوي) بالأمن يمهد لعلاقات تبادلية بين منظومة الأمن الشامل والمنظومة الأمنية الشرطية والبيئة المدرسية والجامعية وانعكاس المخرجات التربوية والتعليمية على الأمن الوطني. وهذا يقودنا بالضرورة إلى مضامين ومكونات العملية التربوية والتعليمية المدرسية والجامعية على حد سواء بما يضمن حماية العقل والثقافة والهوية والقيم والخصوصية والتميز العلمي والسلوك العام التي تميز مجتمعاتنا عن غيرها من المجتمعات الغربية الأخرى، والتأكيد على نشر قيم المواطنة واحترام الآخر. فأصبح من المعلوم أن هناك حالات كثيرة من الانحراف والإجرام والتطرف والغلو تؤشر على وجود ضعف في دور المؤسسات التربوية والتعليمة تربويا وثقافيا، الناتج عن تراخي هذه المؤسسات عن دورها في التأسيس التعليمي ونشر الوعي وغرس القيم والأخلاق النبيلة في نفوس النشء من الجيل الجديد (الربابعة، 2014، ص 98).

2.1. مفهوم الأمن التربوي حسب وزارة التربية الوطنية:

إن مفهوم الأمن التربوي حسب وزارة التربية الوطنية، هو أحد فروع الأمن الذي يهتم بأمور سلامة وصحة التلاميذ والطلاب والعاملين بالمؤسسات التعليمية، ولعل ذلك يبين أن هذا يشير إلى الإجراءات الواجبة التطبيق لحماية أمن الطلبة الشخصي والصحي وكذلك العاملين في المؤسسات التعليمية والبيئة التعليمية بشكل عام، وهذا يندرج تحت مفهوم (الأمن والسلامة المدرسية) ، ولكن المفهوم الشامل للأمن التربوي والتعليمي الذي ننشده في المدارس والجامعات الجزائرية هو تحديد الأبعاد الأمنية للمضامين التعليمية على مختلف المستويات المدرسية والجامعية وكذلك الأمن المرتبط بالأطر التعليمية وترسيخ مفهوم الأمن الأخلاقي باعتباره بعدا أساسيا من أبعاد الأمن التربوي بصفة خاصة و الأمن الوطني بصفة عامة، لما له من علاقة وثيقة الصلة بنشر مفهوم التنشئة الاجتماعية التي يتم بها انتقال الثقافة من جيل إلى جيل، وتشكيل الأفراد اجتماعيا وقيميا منذ نعومة أظفارهم حتى يصبحوا فيما بعد أصحاب ثقافة معينة، وهي عملية تتعدى دور المدرسة أو الجامعة لتشمل الأسر والمجتمع والأفراد والآباء في عملية تبادلية تركز على تلقي اللغة والدين والقيم والتقاليد ومعلومات ومهارات تكسب النشء أساليب سلوكية معينة ودوافع وقيم واتجاهات مقبولة في المجتمع الذي يعيشون فيه، بحيث تشكل طرق تفكيرهم واتجاهاتهم وسلوكهم وحكمهم على المعاني والأشياء تبعاً لذلك . ومن هنا كانت التنشئة هي حجر الأساس في الأمن التربوي لأنها كل متكامل متداخل وان تعددت أبعادها الاجتماعية والثقافية والأخلاقية والعلمية واللغوية (ثابت، ص 109).

يعتمد التشريع المدرسي على مجموعة من الأطر القانونية المنظمة للحياة التربوية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر المرسوم التنفيذي رقم 91-167 المؤرخ في 28 ماي 1991 الذي يحتوي على 11 مادة نذكر أهمها:

- يحدد بدقة الفئات المسموح لها بدخول المؤسسة التربوية.
- امكانية استقبال هذه المؤسسات للعمال والشباب في إطار الترقية والتكوين.
- تحديد إجراءات تسخير المؤسسات التربوية والتكوينية لاستقبال لأشخاص المنكوبين أو ضحايا الكوارث الطبيعية، واستعمالها لاحتضان مختلف العمليات الانتخابية.
- يمنع استعمالها لمختلف الأنشطة الحزبية، ويحدد شروط استقبال جمعيات أولياء التلاميذ، أو الفروع النقابية.
- يكلف مدير المؤسسة بإعداد مخططات الأمن والوقاية في حالة حدوث أي فعل من شأنه إعاقة السير الحسن للمؤسسة (الجريدة الرسمية، 2010، ص 12).

2.مواجهة المخاطر التي تهدد الأمن التربوي:

لا يمكن بأي حال من الأحول المضي قدما نحو الرقي التربوي مالم تكن هناك نصوص قانونية تضبط كل النشاطات، والأفعال وكل ماله علاقة بالتلميذ في المؤسسة التربوية بالدرجة الأولى، حيث نشير في هذا الصدد إلى القانون رقم08- 04 مؤرخ في15 محرم عام1429 الموافق23 يناير2008 يتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية، حيث نصت المادة 7على أن التلميذ هو مركز اهتمامات السياسة التربوية، حيث يمتلك المجتمع وبما يحتويه من مؤسسات اجتماعية القدرة على تفعيل أدوات الضبط الاجتماعي ومعالجة الاختلال الناشئ من خلال دراسة الظواهر الاجتماعية السلبية، والنفاذ إلى أسبابها، ووضع الحلول الناجحة لها(الجريدة الرسمية، 2008، ص 16).

1.2. دور مؤسسات الدولة والمجتمع في تحقيق الأمن التربوي:

حيث تتولى الدولة بما تملك من أجهزة وقدرات التصدي لكل الأخطار، وتتبع من الوسائل والأساليب ما يكفل معالجة الاختلال عن طريق وضع الخطط الإستراتيجية في رسم صورة المستقبل وتحسين الأوضاع المعيشية، فالخطط التنموية ترصد الجانب المعيشي وتسعى إلى زيادة معدلات الدخل، والأخذ بيد الفئات الأقل حظاً؛ لتنال نصيبها من الرعاية، كما تقوم المؤسسات الاجتماعية بإعداد النشء اجتماعياً ونفسياً ومعرفياً ليكونوا أفرادا صالحين، ومن بين أهم الأدوار التي تلعب دوراً أساسياً في الحفاظ على الأمن في المؤسسات التربوية نجد ما يلي:

1.1.2. دور الدولة وأجهزتها المختلفة في تحقيق الأمن:

وفيما يتعلق بالتصدي للجرائم فإن الدولة بما تملك من جهاز قضائي وأمنى قادرة على تجفيف منابع الجريمة ، إضافة إلى الإجراءات للتخفيف من آثارها، على أن هذا الدور الأساسي للمجتمع والدولة بمختلف أجهزتها في تحقيق الأمن التربوي والتصدي للآفات التي تهدده لابد وأن يحظى بمساندة مؤسسات المجتمع المدني الدينية منها والخيرية والشبابية والتطوعية، ومنها يبرز دور المسجد في تهذيب الأخلاق والحث على المكارم، والتحذير من الفتن؛ فالصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ، ومبعث الطمأنينة ، وهنا يأتي دور الوعاظ في التوجيه والإرشاد وتعريف الناس بالأحكام والحلال والحرام (الخيري، 2011، ص 89) .

أولاً: دور الأمن بمختلف أسلاكه

لا يمكن إنكار حقيقة أن استتباب الأمن هو إحدى مقومات النهضة في جميع المجالات وبالأخص في المجال التربوي التعليمي، فوجود الأمن في محيط المؤسسات التربوية، والتدخل السريع والفعال من طرف المصالح الأمنية المختصة كفيل ببعض شعور من الطمأنينة والاستقرار النفسي لدى كل من له علاقة بالميدان

التربوية بدأ من الجهاز الإداري وإلى هيئة التدريس وانتهاء بالتلاميذ الذين هم محور رئيسي في تحقيق الأمن التربوي بل والحفاظ عليه.

ثانياً: دور السلطات المحلية ممثلة في البلدية:

تعتبر البلدية والأجهزة التابعة لها من أهم ركائز ضمان السير الحسن للمؤسسات التربوية ونخص بالذكر هنا المؤسسات التربوية الابتدائية حيث من مهامها المتعددة هو ضمان التموين بالمواد الغذائية للمدارس، توفير بعض المستلزمات التجهيزية بالتنسيق مع مديرية التربية طبعاً، حيث نشير في هذا الصدد إلى عدم مقدرة بعض البلديات من توفير المستلزمات الضرورية للتلاميذ خاصة في المناطق المحرومة والتي لا تتوفر على أبسط التجهيزات لمزاولة الأنشطة التربوية، وبالتالي ظهرت إشكالية هو تعدد مهام البلدية أمام التزايد الكبير للمتمدرسين والعجز عن تغطية هذا التزايد، مما ألح البعض إلى عودة تسيير المدارس إلى مديرية التربية كلياً والانفصال عن السلطات المحلية وهذا تفاديا لأي مشاكل محتملة، مها على سبيل المثال لا الحصر غياب جزئي أو كلي لوجبة التلميذ، اهتراء وعدم صلاحية بعض مستلزمات التعليم السبورة، المكاتب، الطاولات، الكراسي، ...

2.2. دور الأسرة والثقافة والجمعيات في الحفاظ على الأمن:

أولا: دور الأسرة:

تعتبر الأسرة الحاضن الأول وحجر الأساس في البناء التربوي، فالتربية الصالحة المسئولة تقدم للجميع أفراداً أسوياء قادرين على المشاركة في بنائه بكفاءة واقتدار، وأما إذا ما أخلّت الأسرة بواجبها، وعانت التفكك فإن المجتمع بكامله سيدفع الثمن.

وتكمّل المؤسسة المدرسية والجامعية ما بدأت به الأسرة من الإعداد والصقل وغرس القيم والفضائل، وتزويد الأجيال بالمعرفة والخبرة ليكونوا أعضاء صالحين في مجتمع صالح تسوده العدالة والمساواة تحت مظلة الأمن والأمان.

ثانيا: دور الثقافة في تحقيق الأمن التربوي:

وعلى ضوء ما تم بحثه من مفاهيم وركائز ومقومات الأمن التربوي فإن هناك عوامل تهدده بل كل ما يندرج تحت مفهوم الأمن عموما ..منها تلك الآفات الاجتماعية مثل :الانحراف والمخدرات والفقر والبطالة، التي تؤدى إلى جرائم السرقة والقتل ومختلف الاعتداءات التي تتمثل في الاعتداء على حرية الآخرين وممتلكاتهم .. ومن هنا تبرز أهمية دور مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في مواجهة تلك المخاطر التي تهدد الأمن التربوي، ومن أبرز تلك المؤسسات، المؤسسات الصحفية والإعلامية لما لهما من دور إرشادي وتنويري في مجتمعاتنا العربية، التي مازالت تمثل الأمية نسبة كبيرة بين أفرادها، فللصحافة دور إيجابي مؤثر وعميق في تحقيق الأمن التربوي؛ إذا التزمت بالأمانة والصدق والموضوعية والتجرد والحرص على تحرى الحقيقة والبعد عن التهويل والإثارة، وهذا يتطلب اختيار الكوادر الصحفية القادرة على تقديم المعرفة الثقافية، وأن يكونوا ملتزمين أخلاقيا ووطنيا بتقديم الحقيقة والحرص على أمن وطنهم ومجتمعها، والمساهمة في غرس أسس التربية والتركيز على حب الوطن والدفاع عن مصالحه مهما كانت الظروف.

ثالثا: دور منظمات المجتمع المدني في الحفظ على الأمن التربوي:

كما تشكل النوادي والجمعيات الخيرية داعماً رئيساً في مكافحة الآفات الاجتماعية عن طريق توجيه طاقات الشباب إلى العمل النافع والابتعاد عن رفاق السوء من خلال الانخراط في النشاطات الهادفة والأعمال التطوعية التي تعود عليهم وعلى المجتمع بالنفع والفائدة، ولابد في هذا السياق من إبراز دور أجهزة الإعلام المطبوع منها، والمسموع والمرئي والتي تساهم بشكل فاعل في خلق الرأي العام، والتوجيه بما لديها من حضور، وقدرة على الانتشار ومما تملك من سلطة معرفية ومعنوية.

3. آليات تعزيز الأمن في المؤسسات التربوية:

تعتبر المؤسسات التربوية من أهم المؤسسات الاجتماعية التي تستدعي من جميع الجهات الرسمية وغير الرسمية الاهتمام بها، حيث كلما كانت هذه المؤسسات مؤَمَنة كلما كان مردودها التعليمي والأخلاقي مرتفعا، ولا يمكن أن يكون هذا الأمر إلا بوجود خطط مستقبلية وبعدية لضمان الأمن المؤسساتي، إذ سنشير هنا إلى آلية الحفاظ على أمن المؤسسة، وآلية الأنساق الاجتماعية والأدوار الأمنية، وهي كالآتي:

1.3. آلية الحفاظ على أمن المؤسسات التربوية:

هناك مجموعة من الآليات الواجب اتخذها من طرف المسؤولين التربويين من جهة ومن المعنيين بالعملية التربوية (المعلم، التلميذ) من جهة أخرى حيث تنقسم الآليات إلى حقوق وواجبات تضمن السير الحسن للمؤسسة التربوية.

تنعكس دائما الخلافات والنزاعات، مهما كانت أسبابها ومداها، سلبا على تمدرس التلاميذ؛ حيث تنصب الآثار السلبية لهذه النزاعات على تطور تنفيذ البرامج وعلى رزنامة الامتحانات فتؤول إلى تقليص بل وحذف فترات زمنية من العطل المدرسية، كما أنها تؤثر على الحالة النفسية للمتعلمين إزاء دراستهم فيفقدون الدافعية وتضيع منهم المعارف والمهارات التي سبق أن اكتسبوها، وهكذا يتجلى مبدأ ضرورة الحفاظ على الاستقرار والسكينة كأولوية داخل المؤسسات المدرسية. يجب ألا يتم اللجوء إلى الإضراب، حتى عندما يجري بمراعاة القانون، إلا بعد استنفاد كل أشكال حل النزاعات المبنية على الحوار من خلال التقيد بالحقوق والواجبات المسندة لكل عضو من أعضاء الوسط التربوي والذي سنوجزه كما يلي:

1.1.3. حقوق وواجبات أعضاء الجماعة التربوية (وزارة التربية الوطنية، 2004، ص 104):

يقتضي اعتماد هذه المبادئ الأخلاقية والأدبية أن يقر الجميع بحقوق وواجبات أعضاء الجماعة التربوية ويحترموها؛ حيث يؤدي هذا الإقرار المتبادل لحقوق وواجبات كل واحد، إلى ثلاث التزامات على الخصوص، تتمثل في:

- أن يحترم أعضاء الجماعة التربوية، بما فيهم الشركاء الاجتماعيون، المبادئ المنصوص عليها في هذا الميثاق، وبالأخص في بعدها المتعلق بالعلاقات مع التلاميذ. يجب عليهم أن يأخذوا كل الإجراءات المناسبة حتى يكون التلميذ في منأى عن كل شكل من أشكال الميز؛
- أن يسهروا على أن يكون سير وتنظيم المؤسسة المدرسية مطابقا للمقاييس المحددة في التشريع والتنظيم، لاسيما في ميداني الأمن والصحة؛
- أن يقدموا للتلميذ، بكيفية تناسب قدراته، التوجيهات والإرشادات المناسبة لممارسة الحقوق التي أقرّها له هذا الميثاق.

2.1.3. حقوق وواجبات التلميذ:

يعتبر التلميذ مصدر وجود النظام التربوي؛ فهو كما ينص عليه القانون التوجيهي للتربية الوطنية، "يحتل مركز اهتمامات السياسة التربوية".

1-الحقوق:

-لا يسمح بأي مساس بكرامة التلميذ ويجب أن يكون كيانه البدني والمعنوي محل احترام مطلق؛

-يجب الابتعاد عن كل عنف بدني أو معنوي يستهدف التلميذ، صادر عن عضو من الجماعة التربوية؛

-يحمي التشريع والتنظيم المدرسيان الجزائريان التلميذ من كل عنف بدني أو معنوي. تقر هذا الحق أيضا الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل في المادة 16 منها؛

-للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة الحق المطلق في حياة مدرسية لائقة وفي ظروف تحفظ لهم كرامتهم وتساهم في دعم استقلاليتهم وإمكانياتهم للمشاركة الفعلية في الحياة المدرسية ضمن الجماعة؛

-يجب أن يكون التلميذ محل متابعة طبية فعالة ما أمكن، خصوصا بالاستفادة من خدمات وحدات الكشف والمتابعة الصحية؛
-يجب تزويد التلاميذ بمعلومات ذات طابع وقائي تخص النظافة الصحية والتغذية ومخاطر الحوادث التي يمكن أن تحدث داخل المؤسسة أو خلال مسارهم المؤدي من البيت إلى المدرسة أو في المنزل. يتعين كذلك أن توضح لهم المواقف التي ينبغي اتخاذها إذا حدثت كوارث طبيعية؛
-زيادة عن فرص التعبير التي تتاح للتلاميذ خلال الفترات التفاعلية في الحصص التعليمية، يتعين منح فرص أخرى للتلاميذ لأخذ الكلمة بمختلف الطرق من خلال الجمعيات الثقافية والرياضية وعن طريق مندوبي القسم أو المؤسسة المنتخبين بصفة نظامية، أو كذلك بواسطة جريدة القسم أو المؤسسة، أو علبة الأفكار،...إن هذا الحق في التعبير قد أقرته لهم الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل في المادة 16 منها؛
-يجب أن يعتبر كحق، تمكين التلميذ من المشاركة في أنشطة منظمة ومتنوعة : الأنشطة الثقافية (مسرح، سينما، شعر، أعمال تقليدية،...) ، أنشطة رياضية، خرجات للاستعلام عن الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية المحلية، زيارات للمتاحف والمواقع الأثرية،...؛
-يجب توفير المرافق والتجهيزات الملائمة والضرورية للأنشطة البيداغوجية في كل المؤسسات المدرسية؛
-يجب أن تبلغ للتلاميذ وأوليائهم، بصفة منتظمة، كل معلومة تخص الحياة المدرسية في مؤسستهم ومختلف التوجيهات المعروضة عليهم وعمليات التقييم التي تخص مسارهم الدراسي، بحيث تكون متلائمة مع سن التلاميذ ومستواهم التعليمي.
2-الواجبات:

تنتظر المؤسسات وأعضاء الجماعة التربوية من التلميذ أن يلتزم بمجموعة من قواعد الانضباط التي ينبغي أن يفهم مغزاها ويتقبلها عن قناعة، وهكذا ينبغي له أن يواظب على الحضور ويحترم المواقيت ويراعي قواعد النظافة والصحة وأن يمتنع عن تخريب أثاث القسم وكل التجهيزات التي تتوفر عليها المؤسسة. وفيما يخص علاقاته بالتلاميذ الآخرين، وبالمدرّسين والعاملين بالمؤسسة، يجب على التلميذ أن يطبق قواعد الآداب بشكل متواصل، حيث يتعين أن يبتعد عن كل عنف في هذه العلاقات. يجب على التلميذ أن يشارك في الأنشطة الرياضية والثقافية المنظمة بالمؤسسة، إلا إذا تعذر عليه ذلك لأسباب مؤكدة (وزارة التربية الوطنية، 2004، ص 118).

3.1.3. حقوق وواجبات المربين:

يقصد بالمربين، مجمل العاملين بالمؤسسة الذين يمارسون نشاطا بيداغوجيا مباشرا أو غير مباشر على التلاميذ: المدرسون، موظفو التأطير (مدير المؤسسة، الناظر، مستشار التربية، مساعد التربية وبقية الأعوان).
1- الحقوق:
يجب أن يكون المربي، بفضل القوانين والتنظيمات التي تحميه وتحدد مكانته وحقوقه، وعلى قدر ما يظهره من كفاءة وسلوك متمدن، محل احترام من طرف المجتمع ومجمل الإطارات الإدارية، كما يجب أن يعترف بالقيمة الاجتماعية لوظيفته.

كما يجب أن يستفيد المربي من التكوين المستمر وأن يكون بمقدوره الحصول على الوسائل الإعلامية الضرورية (مؤلفات، مجلات، ملتقيات،)، وعلى تكوينه، سواء كان فريا أو جماعيا؛ حيث يجب أن يمارس فعليا حقه المعترف به، في المشاركة في التسيير وفي حياة المؤسسة، عبر مختلف المجالس والهيئات المنشأة لهذا الغرض؛ كما يجب أن يمارس حقه كاملا في التعبير بحرية بشأن كل المسائل التي تهم الجوانب البيداغوجية والتنظيمية لمهنته. يتعين على الهيئات المعنية أن تضاعف من فرص التعبير (الملتقيات واللقاءات الدورية النشريات،). يرتبط رفع مستوى الكفاءة البيداغوجية للمدرسين -إلى حد ما- بدرجة تبادلهم وتحليلهم لتجاربهم وأساليبهم في التدريس.
2- الواجبات:

-يجب على المربين أن يسعوا إلى تحقيق اكتمال كفاءتهم المهنية وتحسينها بصفة دائمة، سواء كان ذلك فرديا أو بالمشاركة في عمليات تكوينية جماعية، رسمية أو ناتجة عن مبادرات من طرف زملاء أو خبراء.
-يتعين عليهم أن يطلعوا على فحوى النصوص التشريعية والتنظيمية – قصد احترامها – والتي لها تأثير على حياة الجماعة التربوية (القوانين المتعلقة بعلاقات العمل، وبالأخص النصوص التي تحكم حق الإضراب، الأحكام الواردة في قانون العقوبات والمتعلقة بأعمال العنف والقدح والتحرش،...). يجب أن يطلعوا كذلك على الالتزامات المتصلة بمنصب عملهم كما حددها قانونهم الأساسي الخاص وكذا على النظم الداخلية للجماعة التربوية، كما يجب عليهم احترام قاعدة سر المهنة في الأفعال المشمولة بها.
-يتعين على المربين أن يتعاونوا بنشاط في التسيير الجيد للمؤسسة، خصوصا بالمساهمة في تنظيم وتأطير الأنشطة الجانبية لفائدة التلاميذ.
-يتعين على المربين أن يمنحوا دروس الدعم للتلاميذ الذين يرغبون في ذلك أو الذين يحتاجون إليها، في إطار التنظيم الساري المفعول فقط (وزارة التربية الوطنية، 2005، ص 104).

4.1.3. حقوق وواجبات الموظفين الإداريين:

يشكل الموظفون الإداريون المركزيون أو المنتمون إلى الهيئات الإدارية اللامركزية، السند والحافز لكل أنشطة الجماعة التربوية، إنهم يسهرون على توفير كل الظروف الضرورية لسيرها الجيد.

1-الحقوق:

-يستفيد الموظفون الإداريون من كل الحقوق وكل أنواع الحماية التي أقرها التشريع.
-يجب على كافة أعضاء الجماعة التربوية ومجمل المجتمع احترامهم ومعاملتهم معاملة تحفظ كرامتهم.
-يحق للموظفين الإداريين أن يستفيدوا من المساعدة والدعم في ممارسة وظائفهم وعندما تعترضهم صعوبات إدارية أو شخصية.

2-الواجبات:

-يجب على مختلف فئات الموظفين الإداريين أن تجتهد في تحسين كفاءتها المهنية بشكل دائم.
-يجب أن يُخضعوا أداءهم في ميدان نشاطهم، لعمليات تقييم منتظمة أو للتقييم الذاتي.
-ينتظر من الموظفين الإداريين، في إطار التنظيم وفي حدود ما لديهم من وسائل، أن يتحلوا بالحِلم وبروح التضامن تجاه أعضاء الجماعة التربوية الذين تعترضهم صعوبات في أداء مهامهم أو في علاقتهم بالإدارة.
-ينبغي أن يكون للموظفين الإداريين موقف وقائي إزاء النزاعات التي يمكن أن تحدث في المؤسسات المدرسية أو في مجمل النظام التربوي أو جزء منه. يتعين السعي، في حالة الوقاية و/أو حل الخلافات والنزاعات، إلى تغليب اللجوء إلى الحوار، وتجنب اللجوء، ما أمكن ذلك، إلى أشكال من الأفعال التي يمكن أن تؤثر سلبا على تمدرس التلاميذ وتحدث لهم اضطرابا نفسيا.

5.1.3. حقوق وواجبات أولياء التلاميذ:

يمكن لأولياء التلاميذ، سواء الذين ينشطون ضمن الجمعيات أو الذين يوجدون خارجها، أن يساهموا مساهمة هامة، في السير الإداري البيداغوجي الجيد للمؤسسات التعليمية. يمكنهم أن يساعدوا على إقامة تواصل أكثر فعالية وبأكبر قدر من التفاهم، بين المدرسين والتلاميذ، إن تتبع الأولياء تتبعا ذكيا لعمل أبنائهم، من شأنه أن يساهم في نجاحهم المدرسي. فأهمية الدور المنوط بهم يمنحهم حقوقا ويسند لهم واجبات.

1- الحقوق:

-لأولياء التلاميذ، سواء كانوا منطوين ضمن جمعية أم لا، الحق في إعلامهم بشأن ظروف سير المؤسسة والمجريات البيداغوجية لتمدرس أبنائهم.
-يجب إعلام الأولياء عن طريق اجتماعات تضم الهيئات القانونية للمؤسسة وممثلي الأولياء، يجب أن تبلغ المعلومة عن طريق تنظيم لقاءات تجمع الولي أو الأولياء والمدرسين المعنيين. يجب كذلك إعلام الأولياء بواسطة سجل النقاط ودفتر المراسلة اللذين يتم تبليغهما للأولياء بصفة منتظمة.

-ينبغي أن يكون بمقدور الأولياء، في حدود قدرتهم وفي إطار قانوني، أن يسهموا في إنجاز الأنشطة الجانبية المقترحة على التلاميذ وكذا في الأعمال ذات الطابع الاجتماعي التي تقوم بها المؤسسات (عدلي، ص 171).
2- الواجبات:
-يتعين على الأولياء أن يطلعوا على مجريات تمدرس أبنائهم والمشاركة في اللقاءات الإعلامية التي يقترحها، بصفة منتظمة أو استثنائية، المدرسون أو الهيئات الرسمية للمؤسسة.
-ينتظر من الأولياء أن يحترموا المدرسين وكل العاملين في المؤسسة وأن يتعاملوا معهم بأدب.
-يجب أن يسعى الأولياء لخلق جو من الهدوء والاستقرار والنظام في المحيط العائلي، بحيث يساعد على السير الحسن لتمدرس أبنائهم، و أن يساهموا بنشاط إيجابي لتحريك جمعية أولياء التلاميذ بالمؤسسة وسيرها الحسن.

6.1.3. حقوق وواجبات الشركاء الاجتماعيين:

المقصود بالشركاء الاجتماعيين مؤسسات الدولة والجماعات المحلية والنقابات المعتمدة وفروعها في مستوى المؤسسات، وجمعيات أولياء التلاميذ المعتمدة، ومركبات الحركات الجمعوية ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالتربية.
1- الحقوق:
-للشركاء الاجتماعيين الحق في الحصول على كل المعلومات المفيدة التي تهم النظام التربوي والمؤسسات المدرسية التي تربطهم بها علاقة (معلومات التلاميذ، معلومات التلاميذ الذين يعانون من صعوبة التكيف، حالة المحلات، برامج النشاطات الجانبية)
-يتعين على إطارات النظام التربوي، في إطار نظامي وقدر الإمكان، أن يردوا بالإيجاب على طلبات المقابلة والاستعلام التي يتقدم بها ممثلو الشركاء الاجتماعيين (وزارة التربية الوطنية، 2004، ص 122).
2-الواجبات:
-حدد القانون طرق تدخل الشركاء الاجتماعيين في سير المؤسسات التربوية .وعليه يتعين على هؤلاء الشركاء أن يمتنعوا عن ممارسة أي تسلط مفرط وكل شكل من أشكال التخويف أو الضغط على أعضاء الجماعة التربوية وهو ما من شأنه أن يحد من استقلاليتهم.
-ينتظر من الشركاء الاجتماعيين، في إطار القانون وفي حدود الإمكان، أن يقدموا مساعدات لصيانة المحلات والمرافق المدرسية وإنجاز أنشطة إضافية وحماية التلاميذ والموظفين التربويين (ثابت، ص 115).

2.3. آلية الأنساق الاجتماعية والأدوار الأمنية:

تعد الأنساق الاجتماعية كياناً اجتماعيا ينتظم فيه الأفراد طوعا لتحقيق غاية أو من أجل إشباع حاجة، كما تتعدد الأنساق الاجتماعية بتعدد حاجات الأفراد والجماعات، ويرى البعض أن هذه الأنساق عبارة عن تنظيمات اجتماعية قد تكون رسمية أو غير رسمية تعمل على مساعدة أفراد المجتمع للوصول إلى مستوى لائق من الحياة الإنسانية الكريمة في إطار علاقات اجتماعية تمكن الجميع من الإسهام والمشاركة قي تنمية وتطوير المجتمع ضمن قيم وعادات وتقاليد المجتمع(السرحاني، 2010، ص 136)، وتمارس الأنساق الاجتماعية الرسمية نشاطاتها ضمن مسئولية محدودة ومنصوص عليها في نظام الدولة مثل أجهزة الأمن، الجهاز القضائي، الجهاز التعليمي، الجهاز الإعلامي.. الخ. أما الأنساق الاجتماعية غير الرسمية فأنها تقوم بدور أو بعملية الضبط الاجتماعي أو التنشئة الاجتماعية من خلال وضع ضوابط محددة أو نشر وبلورة قيم اجتماعية معينة في المجتمع مثل: الأسرة، المسجد، جماعات الرفاق، النوادي، جماعات الجوار، الرأي العام(اليوسف عبد الله، 2000، ص 109) ، لذا تتركز وظيفة الأنساق الاجتماعية على تثبيت القيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع فضلا عن تغيير حياة الناس من خلال تحفيزهم للمشاركة في الجهود الرامية إلى إنجاح مشروعات التنمية الاجتماعية، وكذلك تأكيد دور العلاقات الاجتماعية في المجتمع وأهمية التماسك الاجتماعي بين الأفراد والجماعات بالإضافة إلى مساعدة أفراد المجتمع على التوافق مع مجتمعاتهم مما يعزز دور الأمن في المجتمع، وفيما يلي مناقشة لدور بعض الأنساق الاجتماعية في إحداث الاستقرار والأمن داخل المجتمع وذلك على النحو التالي:

1.2.3. النسق الديني:

يمثل النسق الديني أحد الأنساق المهمة في حفظ توازن المجتمع ويتكامل النسق الديني مع الأنساق الاجتماعية الأخرى لإحداث التوازن والأمن داخل أبنية المجتمع المختلفة وفي هذا الجزء من الورقة البحثية سوف نستعرض الدور الأمني للنسق الديني، حيث يتوقع من النسق الديني أن يقوم بمجموعة من الوظائف الاجتماعية داخل المجتمع، ويمكن استعراض بعض منها على النحو التالي:

1- تأصيل القيم الاجتماعية النابعة من الدين الإسلامي، وإبراز أهمية التكامل الاجتماعي الذي يفرضه الإسلام لضمان أمن الفرد والمجتمع.

2- تقوية الأدوار الإيجابية للتنشئة الأمنية خاصة في ضبط الوسائل الشخصية الذاتية المؤدية للجنوح أو ارتكاب الجريمة.

3- تقوية الجانب الديني في نفوس الأفراد بما يتلقونه من وعظ وإرشاد وتوجيه يقيهم من الوقوع في المخاطر، ويجعلهم من العناصر المفيدة في المجتمع.

4- تزويد التلاميذ بشعور التضامن والأخوة في اجتماعهم والرغبة في معاونة بعضهم بعض، ونزع الرغبة في الاعتداء والتعدي على حقوق الغير.

5- الإرشاد والتوجيه إلى الفضائل الإسلامية، وبيان محاسن السلوك الإسلامي الصحيح بين الفرد وأخيه، وبين الفرد وسائر قطاعات المجتمع وجماعاته.

6- الارتقاء بتربية الخلق والضمير إلى أعلى المستويات مما يشيع روح الفضيلة والمثالية فيسود الجميع جو مفعم بالهدوء والسكينة والقناعة والرضا.

7- توجيه الناس إلى الالتزام بأوامر الدين واجتناب نواهيه، وكلها كما نعلم تبعد المرء عن الانحراف والجرائم (السرحاني، ص 139).

2.2.3. النسق الأسري:

يلعب النسق الأسري دوراً كبير في عملية الضبط الاجتماعي وتوجيه سلوك الأفراد مما جعل هذا النسق يحض باهتمام بالغ من جميع المختصين، لأن صلاح المجتمع واستقامته يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمخرجاته.

حيث تقوم الأسرة بعملية التنشئة والتعليم والتوجيه مما ينعكس على سلوك الأفراد وممارستهم من خلال الدور الذي يقوم به النسق الأسري والمتمثل في حفظ النوع الإنساني بالإضافة إلى توجيه سلوك أبنائها حيث تعتبر الخلية الأولى التي ينشأ فيها الطفل ويتعلم فيها لغته وتؤثر في تكوينه الجسمي والنفسي والاجتماعي والعقائدي.

وقد جاءت تشريعات الإسلام كلها لبناء الأسرة ولتنظيمها وحمايتها من التفكك، ومن ذلك حسن اختيار الزوجة وكذلك الزوج و أحكام النكاح والطلاق وحقوق الزوجين تجاه بعضهما البعض وتجاه أبنائهما، وحقوق الآباء والأمهات على الأبناء..الخ، وكل ذلك يدل على المكانة التي أولاها الإسلام للأسرة لأنها مكان نشوء الأجيال، وعلى قدر ما تكون الأسرة يكون مستقبل الأمة.

لا شك إن تربية الأبناء التربية الإيمانية الصالحة تنعكس بالضرورة على بناء وثقافة المجتمع،(السرحاني، ص 141) حيث أنه يتكون من مجموعة من الأفراد والأسر، فحيثما كانت الأسرة منتجة لأفراد صالحين ملتزمين بقيم ومفاهيم المجتمع كان المجتمع أكثر استقرارا وأمنا بإذن الله سبحانه وتعالى، وينطلق الاستقرار المجتمعي من بناء الأسرة فإذا كانت الأسرة التي تربي فيه الإنسان قائمة على مبادئ سلوكية سليمة كانت عملية التعلم والاكتساب عملية سليمة أيضاً وبقدر ما تكون تلك المبادئ فاسدة بقدر ما تنعكس صورتها على تصرف الإنسان وسلوكه، كما انه بحسب ما تتمتع به الأسرة من تماسك وترابط وسلامة أو بحسب ما تعانيه من تصدع وتفكك وخلافات تتكون شخصية الطفل متأرجحة بين وضع الاتزان في الحالة الأولى والاختلال في الحالة الثانية.

ومن هذا المنطلق يبرز دور الأسرة في عملية التنشئة ذات الأنواع المتعددة التي تحصن الأفراد ضد الممارسات السلوكية المنحرفة والجريمة ويمكن تحديد أنواع التنشئة التي تقوم بها الأسرة على النحو التالي:

أولاً: التنشئة الدينية: ويقصد بالتنشئة الدينية تلك الممارسات السلوكية وعمليات الإدراك المتعددة التي تحمى الفرد وتزكي النفس، وذلك من خلال ما جاء في القران والسنة النبوية من حكم ومواعظ وأوامر ونواه حيث ينبغي على الأسر تقوية الوازع الديني لدى أفرادها وتعميق معنى العبادات وتأثيرها في حياة الفرد ليس باعتبارها علاقة خاصة بين الفرد وربه فقط ولكنها عبادات تترك آثارها في سلوك الفرد فيتحلى بالأخلاق والقيم ويتخلى عن ارتكاب المعاصي وينئ بنفسه بعيدا عن مواطن الزلل وبؤر الفساد التي تقوده للجريمة والانحراف.

ثانياً: التنشئة الاجتماعية: لا أحد يجهل الدور المهم الذي يمكن أن تقوم به الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية وتوجيه سلوك أفرادها وتتجلى أهمية الدور الذي تقوم به الأسرة في علمية التنشئة الاجتماعية في جانبين هما:

أ) الجانب الوقائي ويعني الدور الذي تقوم به الأسرة في سبيل تحصين أفرادها ضد جميع المؤثرات الضارة والسلبية في المجتمع، سواء كانت صحية أو فكرية أو اجتماعية في المراحل المختلفة من أعمارهم. وهذا الجانب يلعب دور أساسياً على مستوى رفض السلوك الإجرامي (رفض الإرادة الإجرامية)

ب) الجانب العلاجي وهي عملية لاحقه في حالة وجود خلل في العملية الوقائية السابقة حيث تقوم الأسرة بمتابعة سلوكيات أفرادها بصفة مستمرة وتلمس أماكن الخلل والمسارعة في معالجتها قبل أن تترجم إلى أفعال ضارة بالفرد والأسرة والمجتمع. وهذا يقع على مستوى مكافحة السلوك الإجرامي (المكافحة على مستوى تقزيم الفرصة والمقدرة).

ثالثاً: التنشئة الأخلاقية: ويعني هذا النوع من التنشئة غرس القيم والمعايير الأخلاقية وتوضيح فائدتها لهم في حياتهم الاجتماعية فالصدق والأمانة والوفاء بالوعد والشرف والكرامة وحسن السلوك جميعها قيم خفية لا تظهر إلا في تعامل الأفراد وتفاعلهم مع بعضهم البعض ولأن الأفراد يعيشون أولا في إطار أسرة فهم يتعلمون منها ويتشربون المعايير الأخلاقية من خلال القول المدعوم بالفعل والذي يلاحظونه في التعامل والعلاقات داخل الأسرة من جهة وعلاقة وتصرفات الأسرة في المجتمع الخارجي من جهة أخرى.

رابعاً: التنشئة الثقافية: وتعنى التهذيب وتنمية المعارف وتوسيع المدارك التي يفترض أن تقوم بها الأسرة من خلال تنمية معارف الأبناء بالخبرات البشرية السابقة والحاضرة وتعريفهم ببعض المواقف وكيفية التصرف فيها بما في ذلك من قضايا ومشكلات وخلافات فهذا يكسب الفرد الاتزان والقدرة على التصرف في الكثير من المواقف وتحكيم العقل على الفعل (السرحاني، ص 149).

3.2.3. النسق التربوي:

من المعروف أن الأمن يرتبط ارتباطاً وثيقاً وجوهريا بالتربية والتعليم، إذ بقدر ما تغرس القيم الأخلاقية النبيلة في نفوس أفراد المجتمع بقدر ما يسود ذلك المجتمع الأمن والاطمئنان والاستقرار، ويمثل النسق التربوي أحد الأنساق الاجتماعية المهمة التي تلعب دورا حيويا وهاما في المحافظة على بناء واستقرار المجتمع، حيث يعتقد الوظيفيون أن للنظام التربوي وظيفة هامة وحيوية في بقاء وتجانس المجتمع من خلال ما يقوم به النظام التعليمي من نقل معايير وقيم المجتمع من جيل إلى آخر. ويرى" دوركايم" وهو من أبرز علماء الاتجاه الوظيفي أن "المجتمع يكتب له البقاء فقط إذا وجد بين أعضائه درجة مناسبة من التجانس والتكامل" والنظام التربوي في المجتمع متمثلاً في المدرسة يعتبر أحد الركائز الهامة في دعم واستقرار مثل هذا التجانس وذلك بغرسه في الطفل منذ البداية الأولى للمدرسة قيم ومعايير المجتمع الضرورية لإحداث عملية التكامل داخل البناء الاجتماعي (السرحاني، ص 153).

4.2.3. النسق الإعلامي:

غني عن البيان القول بأن الوقت الحاضر يعتبر هو عصر الاتصالات والمعلومات، ويتميز هذا العصر بالسرعة الفائقة لانتقال المعلومة من مكان إلى آخر مما يجعل التحكم فيها أو إيقافها أمر صعب، إن لم يكن مستحيل، وحرب الإعلام والفضاء المفتوح في الوقت الحاضر لم تعد خافية على أحد، حيث أصبح هناك ذوبان للحدود الإقليمية للدول وأصبح التحصين الفكري والمعرفي للأفراد والمجتمع مطلبا أمنيا ووطنيا في ظل الانتشار

السريع للمعلومات وتحول المجتمعات من المجتمعات التقليدية التي يتم التواصل فيها بشكل مباشر إلى ما يسميه بعض علماء الاجتماع (المجتمع التخيلي) الذي أصبح التواصل فيه بين الأفراد يتم بشكل غير مباشر أو معرفة مباشرة، حيث أذابت وسائل الاتصال الحدود السياسية والجغرافية بين الدول وأصبحت القوة في الوقت الحاضر تعتمد على السيطرة الإعلامية، وسرعة المعلومة ودقتها والوصول إلى الهدف بأقصر الطرق وأسرع الوسائل.
تنطلق الرؤية الإستراتيجية للإعلام الأمني الجزائري من ضرورة اتخاذ مجموعة من الخطوات وذلك على النحو التالي:
أولاً: بناء منظومة إعلامية إستراتيجية موحدة تهدف إلى تنمية الوعي العام الوطني في أوساط المجتمع والتصدي لما تطرحه وسائل الإعلام المغرضة للتأثير سلبا على عقيدة الأمة وشبابها وكذا طرح ما يهم الشباب من قضايا فكرية ملحة.
ثانيا: العمل الإعلامي الاحترافي الأمني يتطلب إيجاد المعلومة السريعة وتقديمها للمشاهد والمجتمع والقارئ بشكل بعيد عن المبالغة أو التهويل.
ثالثا: إيجاد الرموز الفكرية الفاعلة في المجتمع وتقديمها للشباب لكي تحل محل رموز الفكر والضلال المستوردة من الخارج.
رابعاً: عمل برامج أمنية احترافية يشرف عليها متخصصون تكون موجه للتوعية الأمنية في المجتمع.
خامسا: توضيح المكتسبات الأمنية التي يعيشها المجتمع الجزائري وتوضيح أهمية الأمن والاستقرار في بناء اقتصاد متوازن.
سادساً: إبراز حجم المكتسبات الجزائرية في ظل التنمية المتوازنة دون إفراط أو تفريط.
سابعاً: إعداد المواد الإعلامية التي تكفل غرس القيم الدينية والوطنية وتحذر من التطرف والإرهاب وتركز على الثوابت الأخلاقية والاجتماعية والعادات والقيم الأصيلة (السرحاني، ص 159).

5.2.3. النسق الأمني:

يعتبر النسق الأمني أحد الأنساق المهمة في بناء و ثقافة أي مجتمع من المجتمعات وحيث أن الأنساق الاجتماعية تعتمد في تكاملها على بعضها البعض ويتأثر كل نسق بأي خلل يقع في بقية الأنساق، لذا فإن التكامل والتآزر بين النسق الأمني والأنساق الاجتماعية الأخرى في المجتمع يعتبر أمراً ضرورياً وحيوياً في وقت يواجه فيه النسق الأمني تحديا حقيقيا يتمثل في تسارع وتقدم الأنشطة الإجرامية مما يتطلب معه قدرة مماثلة على احتواء السلوك الإجرامي والحد منه، ورغم أن الوظيفة الأساسية للنسق الأمني هو إحداث الاستقرار والأمن داخل المجتمع إلا أن هذا الدور لا يمكن الوصول له دون أن يصبح النسق الأمني جزء من المنظومة الاجتماعية للمجتمع، حيث أن رجل الأمن هو مواطن يؤدي دوره في حماية وصيانة أمن المجتمع، على أن هذا الدور لا يمكن أن يكون متفاعلا بشكل يحقق الهدف منه ما لم تكون هناك علاقة إيجابية وتكاملية بين رجل الأمن والمواطن العادي من خلال تفعيل الدور الاجتماعي للنسق الأمني وهو ما سوف نستعرضه لاحقاً ولكن قبل ذلك سوف نستعرض واقع النسق الأمني في المجتمع الجزائري (عدلي، ص 173).

6.2.3. التناسق والتوازن:

الحقيقة أن الأنساق التي تم استعراضها سابقاً يجب أن تتكامل مع بعضها البعض لإحداث عملية التوازن والاستقرار داخل بناء وثقافة المجتمع وكما أشرنا في مقدمة هذه الدراسة بأن مسؤولية الأمن هي مسؤولية مشتركة يجب أن تتحملها جميع مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية وفي ضوء ذلك فإن غرس الولاء الوطني لدى جميع أفراد المجتمع يعد عملية محورية وأساسية لإحداث الاستقرار والتوازن داخل المجتمع، حيث أصبحت كلمة " الوطنية " في السنوات الأخيرة قضية مصيرية تفرض نفسها بإلحاح على علماء الاجتماع والنفس والسياسة وجميع المهتمين بتربية النشء حتى أصبحت التنشئة السياسية أحد الضرورات الأساسية في هذا العصر الذي نعيشه لإيجاد إحساس عام بالالتزام والولاء للسلطة الرسمية ويبرز الدور المهم الذي يجب أن تلعبه أنساق المجتمع الأخرى (النسق الأسري والنسق التربوي) في تأكيد أهمية عملية التربية الوطنية حيث أن

الأمن يتحقق فقط عندما تتكامل مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة لإحداث الاستقرار والتوازن الأمني داخل المجتمع.

وهذا الاستقرار يمكن تحقيقه من خلال التنشئة والتربية الوطنية وغرس الولاء الوطني في نفوس النشء الذي يعتقد الباحث أنه يجب أن يبدأ من سن السابعة تقريبا عندما يلتحق الطفل بالنظم الرسمية للتنشئة المدرسية من خلال المناهج الدراسية التي يجب أن توضح له تاريخ مجتمعه ومواقف قادته الإصلاحية والبطولية، وتحاول أن تتمثل هؤلاء العظماء في تاريخ مجتمعه وبالتالي تنمو فيه الرغبة في أن يكون مواطناً صالحاً، كذلك فإن وسائل الإعلام المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية لها تأثير على التنشئة السياسية والتربية الوطنية حيث أن القيم التي تبنى من خلال وسائل الإعلام تؤثر كثيرا في اتجاهات أفراد المجتمع وسلوكهم، ومن بين أهم الأسس التي نراها مهمة في حفظ التناسق والتوازن بين كل من الفاعلين من مؤسسات أمنية وتربوية وأعضاء إداريين ومعلمين وكل المهتمين بهذا الشأن نجد ما يلي:

- نشر الوعي في أوساط التلاميذ والطلاب فيما يتعلق بأدوارهم ومسؤولياتهم في المحافظة على أمن الوطن.
- تدريب الطلاب من خلال الأنشطة المختلفة لتعزيز قدراتهم الفكرية وتنمية التفكير الناقد، وكيفية الحوار البناء والمناقشة الهادفة القائمة على التفكير والإبداع الذي يسمح لعقل التلميذ والطالب بتأمل الأمور ورؤية الحقيقة من أكثر من زاوية، بما يمكنه من الابتعاد عن أن يصبح فريسة سهلة للأفكار المتطرفة والداعية للعنف والتخريب.
- ربط الأنشطة التربوية والتعليمية بالجهود المجتمعية، من أجل إيجاد نشء متوازن ثري بالقيم الدينية والأخلاقية، مما يؤدي إلى اتساقه مع المحيط الذي يعيش فيه ويجعله عنصرا مشاركا وعضوا فاعلا.
- تنمية علاقة المؤسسة التربوية بمؤسسات المجتمع المحلي فتتكامل الجهود التربوية بين الأسرة والمؤسسة والمجتمع، ويرتبط الطلاب بالثقافة السائدة في المجتمع.
- تركز المناهج على غرس قيم الوسطية والاعتدال والتوازن في تربية الأفراد، وتطعيم المناهج التعليمية بإطار متكامل من القيم والمثل والمعتقدات والأخلاقيات التي تخدم المجتمع في تحقيق الأمن الفكري والتسامح الاجتماعي.
- اختيار القائمين على التربية والتعليم من ذوي الكفاءة العلمية والتربوية، وخاصة المعلم الذي يؤدي دورا محوريا وأساسياً في العملية التعليمية (الخيري، ص 104).

ونحن نعتقد أن استراتيجية تعزيز الأمن التربوي يمكن انطلاقها من الجوانب التالية:

1- في ظل تعقد الحياة وازدياد عدد سكان المدن أصبح ضبط السلوك والتحكم فيه عملية معقدة تحتاج إلى تضافر جهود كل أفراد المجتمع للوقاية من الجريمة وضبط السلوك المنحرف، حيث أن رجل الأمن لا يستطيع لوحده القيام بهذا الدور دون تضافر جهود جميع أفراد المجتمع، لذا يصبح لزاماً على المجتمع بجميع مؤسساته الرسمية وغير الرسمية. تنشئة أفراده تنشئة أسرية واجتماعية ومعرفية وثقافية وحضارية تعزز وتدعم ضرورة التعاون مع رجال الأمن الذين يقومون على حماية حقوق أفراد المجتمع ولا يمكن الوصول إلى هذه التنشئة الأمنية إلا من خلال تعميق الحوار والانفتاح الفعال بين المؤسسات التربوية والمؤسسات الأمنية من خلال مناقشة المشاكل التي تواجه أفراد المجتمع، ووضع تصورات وخطط وإستراتيجيات مشتركة بين المؤسسات التربوية والأمنية لمواجهتها والحد منها.

2- إعادة النظر في الكثير من المناهج الدراسية والأساليب التربوية بعقلية انفتاحية جديدة يكون لديها الرغبة والقدرة والصلاحيات والإمكانات المادية والبشرية لحذف ما أصبح غير ملائم لمعطيات العصر وإضافة ما هو ضروري وملائم لمعطيات الوقت الحاضر في زمن العولمة والفضاء المفتوح، وإعادة النظر تلك يجب ألا تكون انفعالات وقتيه أو ردود أفعال عاجلة وإنما يجب أن تنطلق من دراسات متعمقة للتغيرات التي يمر بها المجتمع والمستجدات العصرية بروح تأخذ مصلحة البلاد فوق كل اعتبار (الخيري، ص 120).

3- إضافة مناهج جديدة حول الوقاية من الجريمة والانحراف توضح كيف يمكن للشباب تحصين أنفسهم من الجريمة ومعرفة السبل الناجحة للابتعاد عن أوكار الرذيلة والانحراف، وذلك من خلال الاستفادة من التجارب الدولية حول دور المؤسسات التربوية في الوقاية من الجريمة والانحراف، ولعله من المستغرب عدم وجود أية

برامج حول الوقاية من الجريمة بشكل مباشر حتى في الكليات العسكرية رغم وجود كم هائل من برامج الوقاية المطبقة في الكثير من الدول.

4- ربط المدرسة بالمجتمع المحلي وتفعيل دورها في حماية أمن المجتمع وعدم قصر نشاطها داخل أروقة المدرسة فقط، ونقترح في هذا الصدد أن يتم تفعيل ذلك عن طريق إنشاء مجالس في كل دائرة تُسمى (المجلس الأمني للوقاية من الجريمة والانحراف) ويتكون هذا المجلس من عدد من أفراد المجتمع المحلي - منظمات المجتمع المدني- ، بالإضافة إلى مجموعة من أعضاء الجهاز الفني والإداري في المدرسة مع مجموعة من رجال الأمن، وتكون مهمة هذا المجلس توعية أفراد المجتمع المحلي بمخاطر الجريمة والانحراف وعقد اللقاءات والندوات لمناقشة مشاكل الحي ومحاولة التعاون الفاعل للقضاء عليها، وطرح الحلول التي يمكن أن تساهم في تقليصها ورفع التوصيات لصانعي القرار لتفعيلها.

خاتمة:

بالرغم من الإجراءات الاحترازية التي قامت بها الدولة الجزائرية لحماية المؤسسات التربوية إلا انها غير كافية لتغطية جميع المؤسسات التربوية على اختلاف اطوارها، مما وجب على فعاليات المجتمع المدني التكاتف مع المؤسسات الاجتماعية والسلطات المعنية من أجل تحقيق التكامل الأمني والتربوي مع المدارس والجامعات، كونها تضم عدد كبير من الأفراد وأكثرها حاجة واهتماما وذلك بتنفيذ برامج توعية لحماية التلاميذ والطلبة والمعلمين و الأساتذة من مظاهر التطرف والتشدد، ونشر ثقافة الاعتدال والوسطية والتسامح، دون إفراط أو تفريط، تعزيز دور المساجد في المشاركة المجتمعية، كونها تقوم بدور رئيسي في التربية والتنشئة الاجتماعية، وذلك بمد جسور التعاون والتكامل معها، وتكثيف البرامج التوعوية والوقائية الهادفة إلى حماية أفراد المجتمع من الانحرافات العقائدية والفكرية والسلوكية، تشجيع الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بغرس قيم الانتماء والمواطنة والعمل على تعزيزها قفي نفوس التلاميذ والطلاب وكل المعنيين بالجانب البيداغوجي والإداري وتوعية الطلبة بأساليب التعامل مع وسائل الإعلام الحديثة وكيفية الاستغلال الحسن والمدروس للتقنية الحديثة وتشجيع الرقابة الذاتية لديهم، كما أن إجراء دراسات ميدانية حول واقع التكامل الأمني بين الأجهزة الأمنية والمؤسسات التربوية قد تساهم إلى حد ما في تشخيص حقيقي لمشكلات الأمن التربوي.

قائمة المراجع:

أولاً- توثيق الكتب:

ثابت، إدريس، والمرسي، جمال الدين. (2008). الإدارة الإستراتيجية: مفاهيم ونماذج تطبيقية، الإسكندرية: الدار الجامعية.

الخيري، طلال. (2011). أدوار المعلم التربوية في تنمية التسامح لدى طلابه لمواجهة التحديات الفكرية المعاصرة، مكة المكرمة: الدار الحديثة.

الربابعة، عدنان أحمد. (2011). مجالات الأمن التربوي، عمان: دار الزرقاء.

عدلي، عصمت. (2001) علم الاجتماع الأمني والأمن والمجتمع، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

القباني، إسماعيل. (2013). التربية عن طريق النشاط، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

وزارة التربية الوطنية. (2004). النظام التربوي والمناهج التعليمية، الجزائر: المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم.

وزارة التربية الوطنية. (2005). وحدة النظام التربوي، الجزائر: المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، الجزائر.

اليوسف عبد الله، بن عبد العزيز. (2000). الاتجاهات الحديثة في توعية المواطن بطرق وأساليب الوقاية من الجريمة، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

ثانياً-الرسائل والأطروحات:

السرحاني، صالح بن يحي، (2010). دور المدرسة في وقاية الأحداث من الانحرافات من وجهة نظر طلاب ومعلمي المدارس الثانوية بمدينة أبها، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

ثالثاً-النصوص القانونية:

القانون رقم08- 04 مؤرخ في15 محرم عام1429 الموافق23 يناير2008 يتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية، الجريدة الرسمية، العدد 04، الصادرة بتاريخ 27 يناير 2008، الجزائر.

المرسوم التنفيذي رقم 91/167 مؤرخ في 14 ذي القعدة عام 1411 الموافق ل 28 مايو سنة 1991 يتعلق بحماية مؤسسات التربية والتكوين واستعمالها، الجريدة الرسمية، العدد 1، الصادرة بتاريخ 6 يناير 2010، الجزائر.
المرسوم التنفيذي رقم 16-226مؤرخ في 22ذي القعدة عام 1437الموافق 25غشت سنة 2016، يحدد القانون الأساسي النموذجي للمدرسة الابتدائية، الجريدة الرسمية، العدد 51، الصادرة بتاريخ: 31 غشت 2016، الجزائر

رابعا- المواقع:

موقع وزارة التربية الوطنية الجزائرية، http://www.education.gov.dz